



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM



منصة استعادة الإنتاج والتشغيل
Recovery of Employment
And Production Platform

سلسلة استعادة الإنتاج والتشغيل | محور استعادة الإنتاج

خارطة طريق لإعادة فتح سوق عمان المالي

6 أيار 2020



REAPP

سوق العمل والتشغيل

استعادة الإنتاج

الفرص والابتكار

1. مقدمة:

يعد السوق المالي من أهم الأدوات الرئيسية لتمويل المنشآت الاقتصادية، وتتأثر الأسواق المالية بأية ظروف اقتصادية تمر بها الدول، وبالمقابل تتأثر الاقتصادات بأية ظروف يمر بها السوق المالي. ونظراً للتداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا المتجدد، كانت الحكومة قد قامت في الأيام الأولى من بداية الأزمة بإغلاق سوق عمّان المالي تجنباً لأي تراجع في القيمة السوقية للسوق أو أي تراجع حاد في أسعار الأسهم مما يضعف من قدرة السوق على خدمة الشركات المساهمة والاقتصاد الأردني ككل.

ومع السيطرة على الحالة الوبائية في المملكة والعودة التدريجية لتفعيل الأنشطة الاقتصادية في الأردن فإنه بات من الضروري العمل على إعادة فتح سوق عمّان المالي وفق ضوابط معينة تضمن سلامة السوق المالي ومساهمة السوق في توفير السيولة النقدية في السوق.

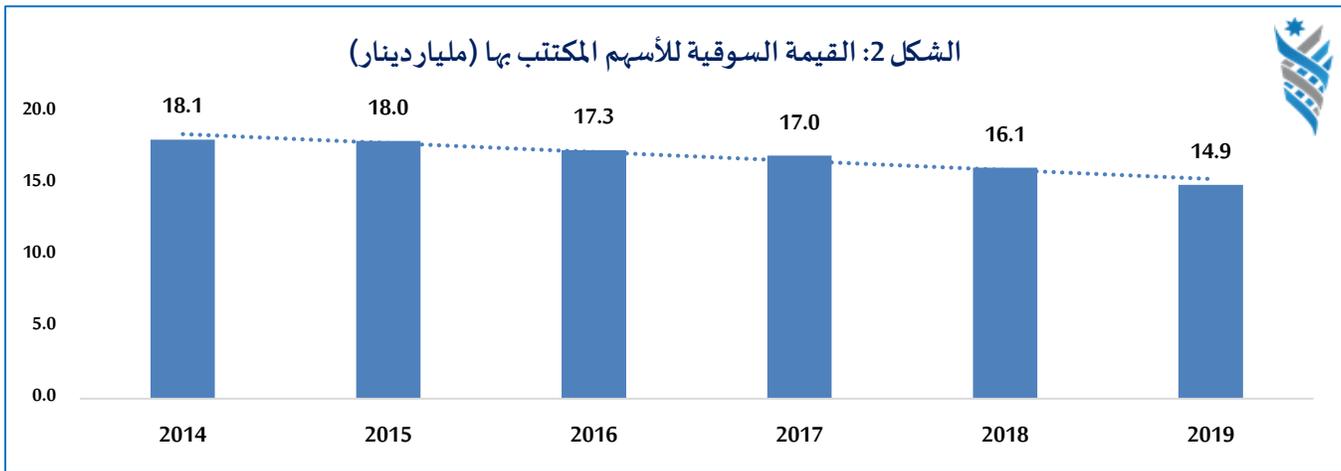
وفي هذا السياق، يسعى منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذا التقرير لتقديم مجموعة من التوصيات لإعادة فتح سوق عمان المالي بحيث تساهم هذه الخطوة بالبناء على كافة الجهود الرامية لإنعاش الاقتصاد الوطني خلال وفيما بعد أزمة كورونا بطريقة إيجابية.

2. بعض المشاهدات:

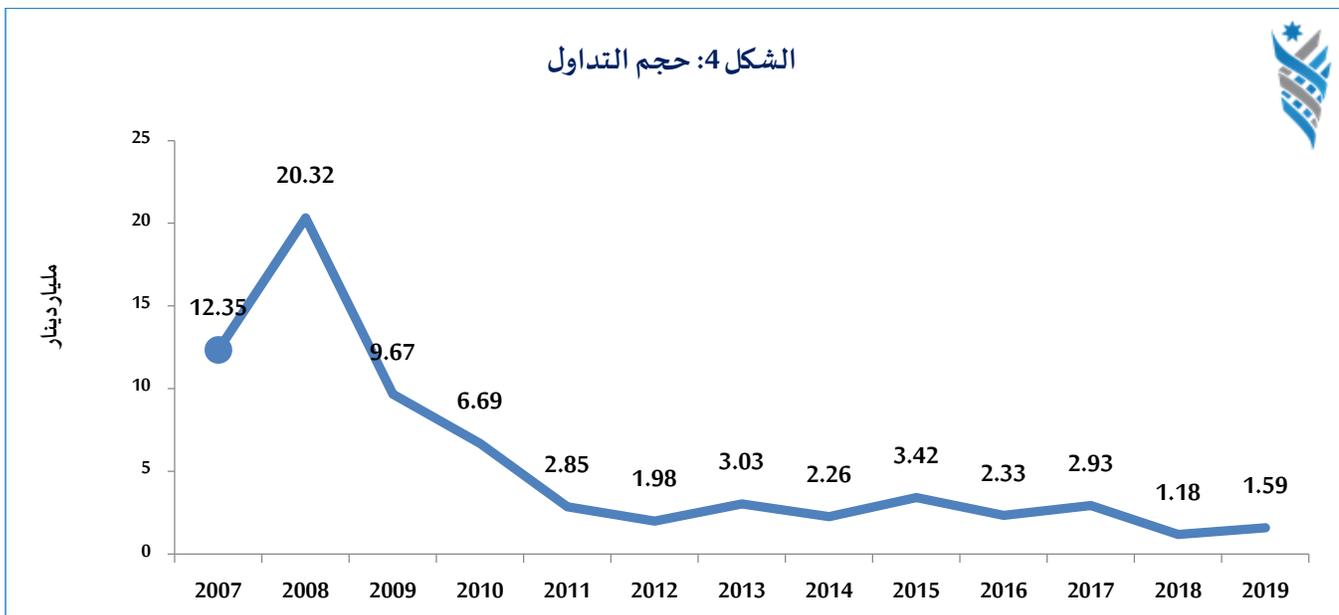
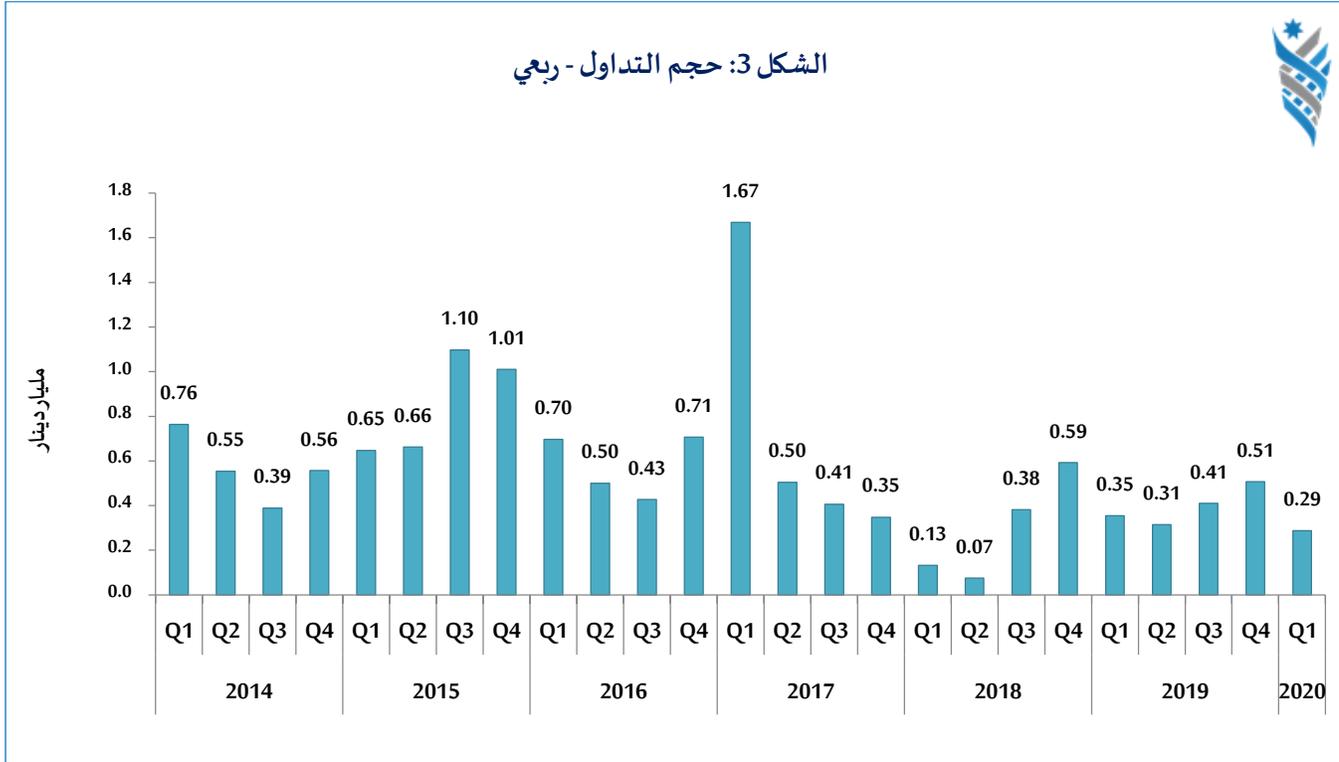
أولاً، بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق عمّان المالي 195 شركة في نهاية العام 2019.

ثانياً، بلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في سوق عمان المالي بتاريخ 1-4-2020 نحو 50.3% من اجمالي الاستثمارات في السوق.

ثالثاً، تراجعت القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها في سوق عمّان المالي من 15,81 مليار دينار في الربع الأول من العام 2019 إلى 13.14 مليار دينار في الربع الأول من العام 2020، وقد يعود هذا الانخفاض إلى حالة عدم اليقين التي سادت الأسواق عالمياً مع بداية أزمة كورونا عالمياً في كانون الأول من العام 2019.



رابعاً، انخفض حجم التداول في السوق المالي من 350 مليون دينار في الربع الأول من العام 2019 إلى 290 مليون دينار في الربع الأول من العام 2020، وعلى الرغم من ذلك كان سوق عمان المالي في العام 2019 قد شهد تحسناً في حجم التداول في العام 2019 مقارنة بالعام 2018، إذ ارتفع حجم التداول إلى 1.59 مليار دينار في العام 2019 مقارنة بحجم تداول بلغ 1.18 مليار دينار في العام 2018.



3. التوصيات:

يعتبر السوق المالي مرآة لصحة الاقتصاد، وكان الاجراء الحكومي بوقف التداول في السوق خطوة في الاتجاه الصحيح في وقته. ولكن مع اثبات الاقتصاد الأردني لمنعته خلال أزمة كورونا، ومع نجاح التجربة الأردنية في احتواء الحالة الوبائية، فإن التخوفات التي بني عليها قرار إيقاف التداول لم تعد موجودة. حيث تم إيقاف التداول تحسباً لأي انخفاض في القيمة السوقية لأسعار الأسهم المكتتب بها، كما تم إيقافه لمنع هروب أية استثمارات اجنبية خارج المملكة. أما الآن فإن نجاح إدارة الأزمة قد يكون فرصة في جذب المزيد من الاستثمارات للسوق، كما أن فتح السوق سيساعد الشركات في الحصول على التمويل الذي يمكنها من تجاوز تداعيات الأزمة. وبناءً على ذلك يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

- أ- اصدار أمر دفاع ينص على السماح للشركات بشراء أسهم خزينة دون الحاجة لعقد اجتماع هيئة عامة أو أي من الإجراءات المسبقة والمنصوص عليها في قانون الشركات.
- ب- توظيف جزء من المبالغ المتوفرة من خلال تخفيض الاحتياطي الالزامي للبنوك لشراء أسهم خزينة.
- ج- الغاء ضريبة الدخل على المتاجرة بالأسهم للشركات والصناديق والبنوك لتمكين هذه المؤسسات من الاستثمار.
- د- تخفيض الحد الأدنى للتغير في أسعار الأسهم (ارتفاع أو هبوط) لحماية أسعار الأسهم من الهبوط الحاد والسريع.
- هـ- الغاء ضريبة التداول التي تم فرضها بداية هذا العام، والتي تتقاضاها الحكومة على معاملات البيع والشراء التي تتم في السوق المالي.
- و- تخفيض مدة التداول اليومي لتصبح ساعة يومياً، بحيث تمدد تدريجياً في الأوقات اللاحقة بحسب سرعة تعافي الاقتصاد.
- ز- تخفيض عمولات الوسطاء وهيئة رأس المال بمعدل 10%-15% لتخفيض الكلف على المستثمرين في السوق.
- ح- توزيع المبالغ المتوفرة في صندوق ضمان الوسطاء والمستثمرين والذي توفر به سيولة نقدية بنحو 32 مليون دينار على شركات الوساطة والمستثمرين كلٌ بحسب مساهمته والتبرع بالمبالغ المتبقية لصندوق همة وطن. وذلك نظراً لأن هذا الصندوق فقد وظيفته الأساسية عند تأسيس مركز إيداع الأوراق المالية والذي يقوم بنفس الوظيفة.

خارطة طريق لإعادة فتح سوق عمّان المالي

إلغاء ضريبة الدخل على المتاجرة
بالأسهم للشركات والصناديق
والبنوك لتمكين هذه المؤسسات
من الاستثمار.



إصدار أمر دفاع ينص على
السماح للشركات بشراء أسهم
خزينة دون الحاجة لعقد اجتماع
هيئة عامة.



تخفيض عمولات الوسطاء وهيئة
رأس المال بمعدل 10% - 15%
لتخفيض الكلف على المستثمرين
في السوق.



إلغاء ضريبة التداول التي تتقاضاها
الحكومة على معاملات البيع
والشراء التي تتم في السوق
المالي.



تخفيض مدة التداول اليومي لتصبح
ساعة يومياً، بحيث تمدد تدريجياً
في الأوقات اللاحقة بحسب سرعة
تعافي الاقتصاد.



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: +٩٦٢ ٦٥٦٦ ٦٤٧٦ فاكس: +٩٦٢ ٦٥٦٦ ٦٣٧٦

www.jsf.org info@jsf.org

 /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan